

06

العمل اليوم
من أجل غدٍ أفضل





06

العمل اليوم من أجل غدٍ أفضل

أ. مبادئ الحلول الفعالة للسياسات

وهناك علاقة يعزز بعضها بعضاً بين مخاطر الأزمات المتشابكة وتعدد أبعاد عدم المساواة. ويقدم هذا القسم من التقرير سلسلة من التوصيات بشأن السياسات المنسقة التي تهدف إلى كسر العلاقة وحماية المساواة في أوقات الأزمات. وينبغي أن تراعي جميع حلول السياسات المقترحة المبادئ الرئيسية التالية.

تتطلب الحقبة الجديدة من الأزمات المتعددة التي تواجهها المنطقة العربية وضع سياسات تعبر عن مدى إلحاح وعمق التحدي الذي تمثله هذه الأزمات. وينبغي توخي الحذر كيلا تقع الحكومات حبيسة عملية لا نهاية لها من صنع السياسات القصيرة الأجل التي تمنعها من تحقيق تنمية المستدامة الطويلة الأجل.

1. الأزمات المتشابكة تتطلب حلولاً متعددة

من أبعاد عدم المساواة في كل مرة. بل ينبغي أن يتحول تركيزهم من الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل إلى مكافحة أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد بين جميع الفئات السكان. وهذا النهج وحده قادر على أن يساهم بنجاح في حماية الأمن البشري وتعزيز التماسك الاجتماعي.

تؤدي الأزمات المتعددة والمتداخلة إلى أوجه عدم مساواة متعددة ومتداخلة. فالأزمات مترابطة دائماً: فليس من الممكن النظر إلى كل أزمة في فراغ، والاستجابة بتدابير علاجية ضيقة الهدف لأزمة واحدة في كل مرة. وأوجه عدم المساواة مترابطة بالمثل. وبالتالي، لا ينبغي لواضعي السياسات أن يحاولوا الاستجابة لبُعد واحد فقط

2. التخطيط المسبق أمر أساسي

دونما شك. وستكفل خطط الحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لها، ونظم الإنذار المبكر وبناء السلام، إذا ما دعمتها آليات تمويل مرنة، إمكانية تقديم الدعم بسرعة وكفاءة وفعالية في أوقات الأزمات.

لا يعرف أحد متى ستحدث الأزمة القادمة وماذا ستحمل في جعبتها. لكن من المعلوم أن الأزمات والأزمات المتشابكة ستظهر حتماً في المستقبل، وأنها ستفاقم حالة عدم المساواة. فالتخطيط للأزمات أمر أساسي للتخفيف من التأثير السلبي الذي ستحدثه

3. لا بد من سياسات وتمويلات مرنة وسلطة

بالقدرة على وضع تدابير بسرعة لتلبية الاحتياجات الجديدة والناشئة للأشخاص الذين أثرت عليهم الأزمة. ولكي ينجح ذلك،

المرونة والسلاسة أمران حاسمان ولا سيما في أوقات الأزمات. وفي الظروف الاستثنائية، ينبغي أن يتمتع صانعو السياسات

لضمان موافقة جميع أصحاب المصلحة على الخطط والسياسات القائمة ومصادر تمويلها.

لا بد من توفير التمويل بمرونة وسرعة. ويتطلب ذلك التعاون بين مختلف الوزارات والشركاء الإنمائيين والمجتمع الدولي الأوسع

4. لا بد من تنسيق السياسات

والتعامل مع الوضع من زوايا متعددة. فتنسيق السياسات يقلل من تناقض نتائجها. كما أنه يقلل من ازدواجية الجهود، مما يزيد من فعالية العمل الحكومي وكفاءته. كما أن الالتزام المتسق بالحد من عدم المساواة من خلال التدخلات المنسقة سيبيئي ثقة الجمهور ويعزز التماسك الاجتماعي.

الأزمات المتشابكة لها تأثير معقد ومتعدد الأوجه على عدم المساواة. ويجب أن تأخذ استجابة السياسات الملائمة هذا التعقيد في الحسبان. ولا يمكن للسياسات المعزولة التي تركز تركيزاً ضيقاً على جانب واحد من جوانب الحالة المعقدة أن تكون فعالة في حل الحالة ككل. بالأحرى، يجب تنسيق السياسات،

5. لا بد من توطيد حلول السياسات ومراعاتها للتطورات العالمية

ويعرض القسم التالي من التقرير توصيات في مجال السياسات ترمي إلى حماية المساواة في أوقات الأزمات. وتنقسم المقترحات إلى أربع فئات: (1) الحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان؛ (2) الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان؛ (3) السياسات المصممة خصيصاً للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة؛ (4) آليات التمويل على الصعيد الوطني.

لا تتأثر البلدان بالقدر نفسه بالأزمات. ولذلك لا يوجد نهج واحد يناسبها جميعاً للتخفيف من آثارها. ويتعين أن تراعي حلول السياسات السياقات المحلية والوطنية، بما في ذلك مسألة ما هي الفئات الضعيفة، وما هي احتياجاتها، وما هي خيارات الاستجابة المتاحة، وكيف يمكن تنفيذها. والتخطيط الفعال الخاص بكل بلد ضروري لضمان أن يعزز توطيد الحلول الكفاءة لا أن يعقد جهود التعافي.

ب. الحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان

الاستثمار بصورة مجدية وتوفير الخدمات الأساسية لمواطنيها. وفي بعض البلدان، تجاوزت خدمة الديون 50 في المائة من الإيرادات الحكومية. وينبغي للبلدان أن تنظر في أدوات تمويل مبتكرة بما في ذلك مقايضة الديون من أجل المناخ، أو أهداف التنمية المستدامة، أو غيرها من الاستثمارات «الذكية» والخدمات الاجتماعية الأساسية.

إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة من البلدان المنخفضة

الدخل إلى البلدان المرتفعة الدخل: في عام 2021، خصص صندوق النقد الدولي 650 مليار دولار إضافية من حقوق السحب الخاصة. غير أن البلدان المنخفضة الدخل لم تتلق سوى 21 مليار دولار من حقوق السحب الخاصة الإضافية. وتلت البلدان المرتفعة الدخل 433 مليار دولار منها. ويتعين على البلدان المرتفعة الدخل أن تنظر في إعادة تخصيص حقوق السحب الخاصة لديها ربما من خلال المصارف الإنمائية

إصلاح النظام المالي الدولي: تحتاج البلدان إلى السيولة لتمويل عملها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ظل النظام المالي الدولي الحالي، تتحمل البلدان المنخفضة الدخل أعباء ارتفاع تكاليف الاقتراض، مما يحد من قدرتها على تعبئة الموارد. وينبغي إجراء إصلاحات لخفض تكلفة الاقتراض على البلدان المنخفضة الدخل. ومن شأن زيادة الاقتراض بشروط ميسرة، وتحسين فرص الحصول على أدوات التمويل المبتكرة، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات تمويل الأنشطة المناخية من البلدان المرتفعة الدخل إلى البلدان المنخفضة الدخل، أن يمنح البلدان المنخفضة الدخل قدرة أكبر على تخصيص الموارد لتحسين الإنصاف والاستدامة.

النظر في الأخذ بمقايضة الديون بالاستثمارات «الذكية»

والخدمات الاجتماعية الأساسية: تحد تكاليف خدمة الديون المرتفعة من قدرة العديد من البلدان في المنطقة العربية على

الإقليمية لزيادة مستوى الاحتياطيات الأجنبية التي تحتفظ بها البلدان المنخفضة الدخل، وبالتالي الحد من أوجه عدم المساواة بين البلدان.

إصلاح تقديم التمويل الدولي من أجل المناخ: في الوقت الحالي، يتم تقديم التمويل الدولي من أجل المناخ للمنطقة العربية في الغالب في شكل قروض وليس منح. وهذا يضع عبئاً مالياً كبيراً على الأجيال القادمة. كما أن مستوى التمويل الذي تم توفيره أقل بكثير من مبلغ 570 مليار دولار الذي ستحتاجه بلدان المنطقة لتقديم مساهماتها المحددة وطنياً بشأن العمل المناخي. وينبغي توفير المزيد من التمويل في شكل منح. ومن شأن ذلك أن يزيد من احتمال نجاح بلدان المنطقة في تقديم مساهماتها المحددة وطنياً، وأن يعزز الإنصاف بين البلدان، ويخفف العبء المالي الذي سترثه الأجيال المقبلة.

تنسيق الجهود لمكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة على الصعيدين الوطني والدولي: من شأن مكافحة التهرب الضريبي والتدفقات المالية غير المشروعة أن تحمي الإيرادات العامة وتزيد من حجم التمويل المتاح للمعونة الإنسانية والمساعدة الاجتماعية في أوقات الأزمات. كما أنها ستعزز المساواة عبر جعل الأمر أكثر صعوبة على الأثرياء والشركات للاستفادة من الثغرات الضريبية. ويتطلب هذا العمل تنسيقاً عالمياً من الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية والمجتمع المدني. وينبغي لكل هذه الجهات الفاعلة أن تضطلع

بدور حماسي في هذه العملية. وينبغي أن تكون الحكومات والمؤسسات المالية منفتحة على تبادل المعلومات المالية، ولا سيما فيما يتعلق بمعاملات الشركات المتعددة الجنسيات. وينبغي لها أن تضع تدابير لإتاحة مزيد من الشفافية فيما يتعلق بملكية المستفيدين. وقد يجعل العمل المنسق على المستوى المطلوب من الضروري إعادة صياغة المعايير الدولية المشتركة لتبادل المعلومات والشفافية والإبلاغ. وينبغي للهيئات المشاركة في وضع هذه المعايير أن تضطلع بدور ملتزم في إحداث التغيير المطلوب. وقد تحتاج بعض البلدان إلى المساعدة في تطوير قدرتها المؤسسية على مكافحة التهرب والتدفقات المالية غير المشروعة. وعلى هذا الصعيد، ينبغي للمجتمع الدولي أن يتدخل ويقدم الدعم بعيد المدى.

ترسيخ التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي:

يستلزم التعاون في ما بين بلدان الجنوب تبادل المعارف والموارد والخبرات الفنية بين بلدان الجنوب العالمي. وهذا أمر لا يقدر بثمن في تحديد ونشر حلول السياسات التي يمكن أن تنجح في ظل ظروف صعبة، ولا بد من تعزيزه. كما ينبغي للبلدان ذات الظروف والمطالب المتشابهة أن تقيم شراكات جماعية مع البلدان المتقدمة والمنظمات المتعددة الأطراف – وهي ممارسة تعرف باسم التعاون الثلاثي – للحصول على الدعم المالي والتقني في وضع حلول السياسات التي تحد من أوجه عدم المساواة. وبالإضافة إلى توفير فوائد للبلدان المتلقية للمساعدة، فمن شأن ذلك أيضاً أن يزيد من تأثير المساعدة التي تقدمها البلدان المتبرعة.

ج. الحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان

1. حلول سياسات الطوارئ

تقديم المساعدة الإنسانية بسرعة وعلى النطاق المطلوب. في أوقات الأزمات، يعدّ توفير المعونة الإنسانية الفورية ضرورياً لتفادي الزيادة الفورية في عدم المساواة. وإذا أُريد تقديم المعونة بفعالية وسرعة، لا بد من وضع تدابير التأهب وأفرقة الاستجابة المدربة تدريباً جيداً وتجهيزها. ويقتضي ذلك ضرورة قيام الصناديق والوكالات الإنسانية بتوفير التمويل على الأجل الطويل، وليس فقط في أوقات الطوارئ. ويسمح التمويل الثابت الطويل الأجل للصناديق والوكالات الإنسانية بوضع الخطط وبناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية الضعيفة، مما يقلل من تعرضها للمخاطر على الأجل الطويل واحتياجاتها الإنسانية. كما

أنه يمكنها من التصرف بسرعة في أوقات الأزمات. وينبغي ألا تكون أموال المساعدة الإنسانية ذات دوافع سياسية أو مخصصة لبلد معين. بل ينبغي بالأحرى استخدامها لدعم السكان الأضعف، أينما كانوا وأياً كانت ظروفهم.

وضع خطط وطنية للاستجابة للكوارث والحد من المخاطر وتنفيذها. تضطلع الخطط الوطنية للاستجابة للكوارث والحد من المخاطر بدور حاسم في الحد من احتمال الأزمات وأثرها. وينبغي وضع هذه الخطط بصورة منتظمة على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي. وينبغي أن تُحدَّث بانتظام وأن تراعي القانون الدولي

المحلية والجهات المستجيبة بمزيد من الوقت لتوقع الأزمة والتخفيف من آثارها المحتملة.

الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي لها أن تنظر في احتياجات جميع السكان، بما في ذلك الفئات الضعيفة والمهمشة. وينبغي أخيراً أن يرافقها نظام للإنذار المبكر لتزويد المجتمعات

2. حلول السياسات القصيرة الأجل

اعتماد برامج الأشغال العامة كوسيلة لتوفير فرص عمل قصيرة

الأجل: يمكن لبرامج الأشغال العامة، من خلال توفير النقد أو القسائم أو الغذاء مقابل العمل، أن تصون كرامة الأشخاص في سن العمل ممن تأثروا بالأزمة. ويمكن لهذه البرامج أن تكفل إمكانية توظيفهم في الأجلين المتوسط والطويل، وتحد من تأثير الأزمات على أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد. ويمكن لبرامج الأشغال العامة أيضاً أن تدعم تطوير البنى التحتية في البلدان المتأثرة بالأزمات، مما قد يدعم نموها الاقتصادي إلى حد ما. وينبغي لبلدان المنطقة أن تعتمد هذه البرامج، وينبغي للبلدان المانحة أن تدعمها.

تنفيذ سياسات حماية اجتماعية تدريجية ومرنة: وينبغي وضع

سياسات مرنة للحماية الاجتماعية. ويسمح ذلك بتوسيع نطاق توفير الحماية الاجتماعية بسرعة أثناء الأزمات ليشمل المحتاجين، مما يساهم في انتشال الأفراد من الفقر وتسهيل الحراك الاجتماعي التصاعدي. كما ينبغي لخطط الحماية الاجتماعية أن تنظر مسبقاً في كيفية تأثر الأسر المختلفة بالأزمات المختلفة، وأن يكون لديها خطط احترازية تراعي ذلك.

3. حلول السياسات المتوسطة والطويلة الأجل

توفير التأمين الاجتماعي الشامل والمتكامل، الذي يغطي

الرعاية الصحية والتأمين ضد البطالة للجميع: يمكن أن تؤدي زيادة تغطية التأمين الاجتماعي إلى حماية السكان أثناء الأزمات ومنع تزايد أوجه عدم المساواة. وينبغي تطوير ذلك وترسيخه على الأجل المتوسط، وأن يكون مصحوباً بتدابير تسعى إلى استحداث فرص عمل عالية الجودة، مما يتيح زيادة مساهمات الموظفين في الخطط الوطنية، وبالتالي حماية استدامتها.

الاستثمار في التعليم العالي الجودة: التعليم هو أكبر عامل تمكين للحراك الاجتماعي. وينبغي لبلدان المنطقة العربية أن تدرس نظمها التعليمية للتأكد من أنها تلبّي تطور متطلبات سوق العمل، بغية تعزيز فرص العمل العالية الجودة في القطاعات السريعة النمو. وينبغي لها أيضاً أن تعزز التعليم مدى الحياة الذي يكفل إبقاء مهارات الناس ملائمة لاحتياجات سوق العمل طيلة حياتهم.

د. السياسات المصممة خصيصاً للبلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

وجهات نظرهم واحتياجاتهم بشدة في بعض الأحيان. ولا يمكن أن تنجح العملية إلا إذا تم استيفاء مجموعة معقدة من المتطلبات. وهي تشمل الضمانات الأمنية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، والعدالة الاجتماعية، والالتزام بحقوق الإنسان. وينبغي للحكومات أن تستثمر الموارد لتهيئة الساحة لبناء السلام بنجاح. وينبغي لها أن تكفل استدامة العملية، وأن تطبق نهجاً تصاعدياً يشمل ممثلين من جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب.

تحتاج البلدان المتأثرة بالنزاعات وأقل البلدان نمواً إلى سياسات مصممة خصيصاً تراعي تزايد مخاطر الأزمات المتشابكة التي تواجهها، وارتفاع درجة أوجه عدم المساواة المتعددة الأبعاد التي يعاني منها سكانها. وكثيراً ما تولّد النزاعات آثاراً غير مباشرة تتجاوز الحدود الوطنية. لذا فإن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والحرب والاحتلال ستعزز التنمية المستدامة والاستقرار دولياً ومحلياً.

الاستثمار في بناء السلام وتسوية النزاعات: يتطلب بناء السلام

وتسوية النزاعات التضامن بين مجموعات من الناس تتعارض

الالتزام بتعزيز المؤسسات: يتناول هدف التنمية المستدامة 16 المؤسسات القوية الضرورية للسلام. وعلى الحكومات في المنطقة العربية اتخاذ خطوات لتعزيز المؤسسات حتى تتمكن من الاضطلاع بدور فعال في منع العنف ودعم سيادة القانون وحقوق الإنسان. وينبغي للمجتمع الدولي أن يفتتح كل فرصة سانحة للإسهام في هذا الشكل الحاسم من أشكال بناء القدرات.

معالجة تفتت المعونة: في بعض الأحيان، يتفاعل مانحون متعددون مع الأزمات من خلال الاستثمار بكثافة في مبادرات متداخلة. وتؤدي أولوياتهم المتنافسة إلى تعقيد جهود التنسيق، كما أن التدفقات الكبيرة من الموارد أكثر صعوبة في التدقيق. وتتجلى هذه الظاهرة، التي يطلق عليها تعبير تفتت المعونة، أكثر ما تتجلى في البلدان التي تشهد نزاعات. وينبغي ألا يستجيب المانحون لهذه المسألة بتخفيض استثماراتهم في البلدان المتأثرة بالنزاعات. بل ينبغي أن يحسنوا تنسيقها ويتخذوا خطوات تهدف إلى تجنب تداخل أولويات التمويل.

د

عندما تتولى تقديم المساعدات الإنمائية جهةً مانحةً واحدة، فإنها تبدو وكأنها تحدّ من الفساد، وتعزّز الرأي العام، وتحدّ من النزاع. ولكن في تجزئة المانحين، تقل فوائد المعونة بصورة كبيرة.

معهد بيكر فريدمان

ع

ه. آليات التمويل على الصعيد الوطني

اعتماد سياسات ضريبية تصاعدية واستخدام الموارد المالية المعبأة لدعم سياسات إعادة التوزيع: تتطلب جميع التوصيات المتعلقة بالسياسات المقترحة أعلاه التمويل. وبالنسبة لمعظم الحكومات، فإن المصدر الرئيسي لهذا التمويل هو الإيرادات الضريبية. والمساواة في المجتمع تحفز مستويات أعلى من الإيرادات الضريبية. وفي مجتمع يتمتع بمساواة أكبر، يكون المزيد من الأفراد مسؤولين عن دفع الضرائب، وبالتالي يزداد مقدار الإيرادات المحصلة. أما زيادة أوجه عدم المساواة فلها أثر معاكس، إذ تحدّ من قدرة الحكومات على تمويل التدابير التصحيحية. وتمثل الضرائب التصاعدية وسياسات إعادة التوزيع عاملاً أساسياً في الحد من أوجه عدم المساواة في الأجل المتوسط. ويمكن أن تضطلع زيادة إيرادات الضرائب على الشركات بدور مهم في زيادة الإيرادات الضريبية الإجمالية وتعزيز المساواة، ولا سيما إذا ركزت الحكومات على الشركات المتعددة الجنسيات بدلاً من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وينبغي إعادة توزيع الضرائب المحصلة من الضرائب التصاعدية على الأسر المنخفضة الدخل والضعيفة وفقاً لاحتياجاتها. ويمكن أن تكون التحويلات النقدية وسيلة فعالة للحد من أوجه عدم المساواة. كما يمكن للاستثمارات الفعالة في الخدمات العامة الجيدة أن تسهم إسهاماً كبيراً في إيجاد مجتمع يتمتع بقدر أكبر من المساواة.

تجنب فرض الضرائب غير المباشرة: عادةً ما تكون الضرائب غير المباشرة تنازلية: أي أن لها بعبارة أخرى تأثيراً أكبر نسبياً على الفقراء من الأغنياء. فعبد ضريبة القيمة المضافة مثلاً، أثقل بكثير على الأسر المنخفضة الدخل لأنها تنفق نسبةً أكبر من دخلها من الأسر الأيسر حالاً القادرة على الادخار والاستثمار. وإذا ارتأت الحكومات فرض ضرائب غير مباشرة، فينبغي لها أن تسعى إلى جعلها أكثر تصاعدية. فيتعين عليها مثلاً تطبيق معدلات ضريبة أقل على السلع الأساسية كالأغذية ومعدلات ضريبة أعلى على السلع الكمالية. بيد أنه ينبغي للحكومات، على الوجه الأمثل، أن تتجنب الضرائب غير المباشرة قدر الإمكان. ويجب عليها بالآخرى فرض ضرائب مباشرة مثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات. ويمكن لهذه الضرائب أن تعزز المساواة إذا ما فرضت بمعدلات أعلى نسبياً على الأشخاص ذوي الدخل المرتفع وعلى أصحاب الأرض الضخمة من الأفراد والشركات.

تقليل تكاليف المعاملات المرتبطة بالتحويلات المفترين،

ولا سيما المعاملات الصغيرة: يمكن أن توفر تحويلات المفترين شريان حياة للأسر المتأثرة بالأزمات. لكنها، ما لم تُدر إدارة جيدة، قد تُديم أوجه عدم المساواة. ويقوم مرسلو التحويلات الأكثر ثراءً بإرسال مبالغ أكبر بصورة غير

القطاع الخاص لتوسيع نطاق توفير المنافع العامة، بما فيها البنى التحتية الأساسية.

تعبئة التمويل الإسلامي للحد من أوجه عدم المساواة: يلتزم

التمويل الإسلامي بالمعايير الأخلاقية العالية تجاه الناس والبيئة.

وهناك أدلة متزايدة على إمكانية إدخال عناصر من التمويل

الإسلامي عبر النظام المالي العالمي، بما في ذلك في البلدان غير الإسلامية. وتنطوي هذه الخطوة على إمكانات كبيرة للحد من الفقر

وزيادة المساواة. ولا تزال هناك مجالات يمكن للتمويل الإسلامي أن

يشملها، بما في ذلك توفير الائتمان القائم على الأسهم للمؤسسات

الصغيرة والمتوسطة ومشاريع البنى التحتية الكبيرة. وفي عام

2020، بلغت قيمة أصول التمويل الإسلامي 3.4 تريليون دولار.⁸²

وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص، ينبغي أن يسعى صانعو

السياسات إلى زيادة استخدام أساليب التمويل الإسلامي بغية الحد

من أوجه عدم المساواة.

منتظمة نسبياً وعبر القنوات الرسمية. أما مرسلوها الأقل ثراء فيرسلون مبالغ أصغر بصورة منتظمة أكثر عبر قنوات غير رسمية، ويخسرون نسبةً أكبر بكثير من تحويلاتهم على تكاليف المعاملات. ويتحمل هذه الخسارة غير المتناسبة متلقو التحويلات الذين غالباً ما يكونون أيضاً أقل ثراء. ويمكن أن يؤدي خفض تكلفة معاملات التحويلات إلى تعزيز المساواة وجعل التحويلات أكثر فعالية في دعم الأسر التي لا تصل إليها الحماية الاجتماعية بصورة كافية.

إرساء الشراكات بين القطاعين العام والخاص: يمكن للشراكات

بين القطاعين العام والخاص التي تدار إدارةً سليمة أن تزيد من

الكفاءة في توفير البنى التحتية العامة. فهي تتيح للحكومات

الاستفادة من ابتكارات القطاع الخاص وخبراته، والوصول

إلى مصادر جديدة لرأس المال، وتقاسم مخاطر الاستثمارات

الكبيرة. وينبغي للحكومات أن تسعى إلى إرساء شراكات مع